Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

التقييم الجغرافي لواقع البطالة والإعاقة في القوى العاملة الليبية لعام 2022

نجاة جمعة بلقاسم التاجوري
قسم الجغرافيا–كلية الآداب الجميل – جامعة صبراتة
Munazraq2019@gmail.com

Geographical Assessment of the Reality of Unemployment and Disability in the Libyan Workforce for 2022

Najat Jumaa Belqasim Al-Tajouri
Department of Geography – Faculty of Arts, Al-Jamil – Sabratha University

تاريخ الاستلام:2026/6/16 –تاريخ المراجعة:2026/06/18– تاريخ القبول: 2026/06/28– تاريخ للنشر : 2026 /07/21

ملخص :

يهدف البحث إلى تقييم واقع البطالة والإعاقة في القوى العاملة الليبية خلال العام 2022، من وتحليل مستوى البطالة، وضع ذوي الإعاقة داخل سوق العمل، وتحديد العوامل المؤثرة في ضعف إدماجهم، وما سبل تحسين سياسات التشغيل، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليل خصائصها، والمنهج المقارن لمقارنة وضع ذوي الإعاقة بغيرهم داخل سوق العمل، والمنهج الإحصائي في تحليل البيانات الرقمية المتعلقة بالقوى العاملة. كما استخدم التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط ومصلحة الإحصاء والتعداد.

وخلص إلى أن معدلات البطالة سجلت ارتفعاً وأن هناك فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، إضافة إلى ضعف برامج التدريب والتأهيل، والقصور في السياسات الداعمة للتشغيل المستدام. كما أظهرت النتائج محدودية الفرص المتاحة لذوي الإعاقة نتيجة غياب بيئة العمل المناسبة وضعف الإطار التشريعي.

وأوصى بضرورة تطوير سياسات تشغيل فعّالة، وتعزيز برامج إدماج ذوي الإعاقة، وتحسين التدريب المهني، وربط التعليم بسوق العمل، وتفعيل دور القطاع الخاص في التوظيف، وتعزيز التشريعات الداعمة لتكافؤ الفرص. وإجراء دراسات مستقبلية حول البطالة الهيكلية، وإنشاء مراكز تدريب متخصصة لذوي الإعاقة، ودراسة أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على التقليل من معدلات البطالة في البلاد.

كلمات المفتتاحية : التقييم الجغرافي ، البطالة ، الإعاقة ، القوى العاملة .

Abstract

This study aims to assess the state of unemployment and disability within the Libyan labor force in 2022 by analyzing unemployment levels, examining the status of persons with disabilities in the labor market, identifying the factors affecting their limited labor market integration, and exploring ways to improve employment policies. The study employed the descriptive-analytical approach to describe and analyze the phenomenon and its characteristics, the comparative approach to compare the labor market status of persons with disabilities with that of non-disabled individuals, and the statistical approach to analyze

quantitative data related to the labor force. The study also relied on official reports issued by the Ministry of Planning and the Bureau of Statistics and Census.

The findings revealed that unemployment rates were high, with a significant mismatch between educational outcomes and labor market needs, in addition to weaknesses in vocational training and rehabilitation programs and shortcomings in policies supporting sustainable employment. The results also showed that employment opportunities for persons with disabilities remain limited due to the lack of accessible work environments and the inadequacy of the legislative framework supporting their inclusion.

The study recommends developing more effective employment policies, strengthening programs for the inclusion of persons with disabilities, improving vocational training, aligning education with labor market requirements, enhancing the role of the private sector in employment, and reinforcing legislation that promotes equal opportunities. It also recommends conducting further studies on structural unemployment, establishing specialized vocational training centers for persons with disabilities, examining the impact of public–private partnerships on employment, and implementing measures to reduce unemployment rates in Libya.

مقدمة :

تُعدّ مشكلة البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه معظم دول العالم، وخاصة الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية في سوق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. وتزداد هذه المشكلة تعقيداً عندما ترتبط بفئة ذوي الإعاقة، حيث تتداخل الأبعاد الاقتصادية مع الأبعاد الاجتماعية والإنسانية، مما يجعل إدماج هذه الفئة في سوق العمل قضية تنموية ذات أولوية.

شهد الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي انعكست بشكل مباشر على سوق العمل ووفقاً لتقارير مصلحة الإحصاء والتعداد بلغ معدل البطالة في ليبيا عام 2022 مستويات ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة، مع استمرار ضعف فرص التشغيل، بخاصة بين فئة الشباب والنساء، إضافة إلى محدودية إدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل.

أن البطالة في ليبيا ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل هي ظاهرة مركبة ترتبط بعوامل تعليمية وديموغرافية ومؤسسية، حيث يلاحظ ضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى محدودية السياسات الداعمة للتشغيل، بخاصة للفئات الهشة مثل ذوي الإعاقة، كما أن غياب برامج التمكين المهني والتشغيل الموجه لهذه الفئة اسهم في ارتفاع مستويات الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة واقع البطالة والإعاقة في القوى العاملة الليبية لعام 2022، بهدف تحليل الوضع القائم، وتشخيص أبعاده، واقتراح حلول علمية يمكن أن تسهم في تحسين دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل، والتقليل من معدلات البطالة.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في وجود ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة في ليبيا خلال عام 2022، بالتوازي مع ضعف واضح في إدماج ذوي الإعاقة ضمن القوى العاملة، الأمر الذي يعكس وجود خلل في سياسات التشغيل وعدم فاعلية البرامج الموجهة لهذه الفئة، وعلى الرغم من الجهود الحكومية والمؤسساتية المبذولة، إلا أن سوق العمل ما يزال يعاني من ضعف في خلق فرص عمل مستدامة، ومحدودية في إدماج ذوي الإعاقة في التوظيف، إضافة إلى غياب برامج التدريب والتأهيل الكافية، فضلاً عن عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وهو ما يفاقم من حدة مشكلة البطالة ويحد من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

1. ما مستوى البطالة في ليبيا خلال العام 2022 وما أهم خصائصها؟
2. ما حجم مشاركة ذوي الإعاقة في سوق العمل الليبي؟
3. ما العوامل المؤثرة في ارتفاع بطالة ذوي الإعاقة مقارنة بغيرهم؟
4. ما السياسات والآليات الممكنة لتحسين إدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل؟

أهداف البحث :

1. تحليل واقع البطالة في ليبيا خلال العام 2022 .
2. دراسة وضع ذوي الإعاقة داخل سوق العمل الليبي .
3. تحديد العوامل المؤدية إلى ضعف تشغيل ذوي الإعاقة .
4. تقديم مقترحات لتحسين سياسات التشغيل والدمج الاقتصادي لهذه الفئة .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أنه يسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع البطالة ، كما يقدم إطاراً تحليلياً يربط بين سوق العمل والإعاقة ، إضافة إلى دعمه للدراسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالقوى العاملة، بما يعزز الفهم العلمي لهذه الظاهرة من مختلف أبعادها.

كما أنه يساعد صانعي القرار على تطوير سياسات تشغيل فعّالة، كما يسهم في تحسين برامج إدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل، إضافة إلى دعم المؤسسات الحكومية في إعداد خطط تهدف إلى الحد من مشكلة البطالة، فضلاً عن

المساهمة في تصميم برامج تدريب وتأهيل مهني مناسبة تتماشى مع احتياجات سوق العمل وتساعد على الرفع من كفاءة القوى العاملة.

حدود البحث :

1- الحدود المكانية :

تقع منطقة البحث بين خطي طول(َ9، 25°) شرقاً، و دائرتي عرض(°33 18) شمالاً ، يحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب جمهوريتي النيجر وتشاد ، ومن الغرب جمهوريتي تونس والجزائر، ومن الشرق جمهوريتي مصر والسودان ، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو1.665.000 كيلومتراً مربعاً(وزارة التخطيط ، 2010م ، ص22) خريطة (1) .

خريطة (1)

موقع منطقة البحث

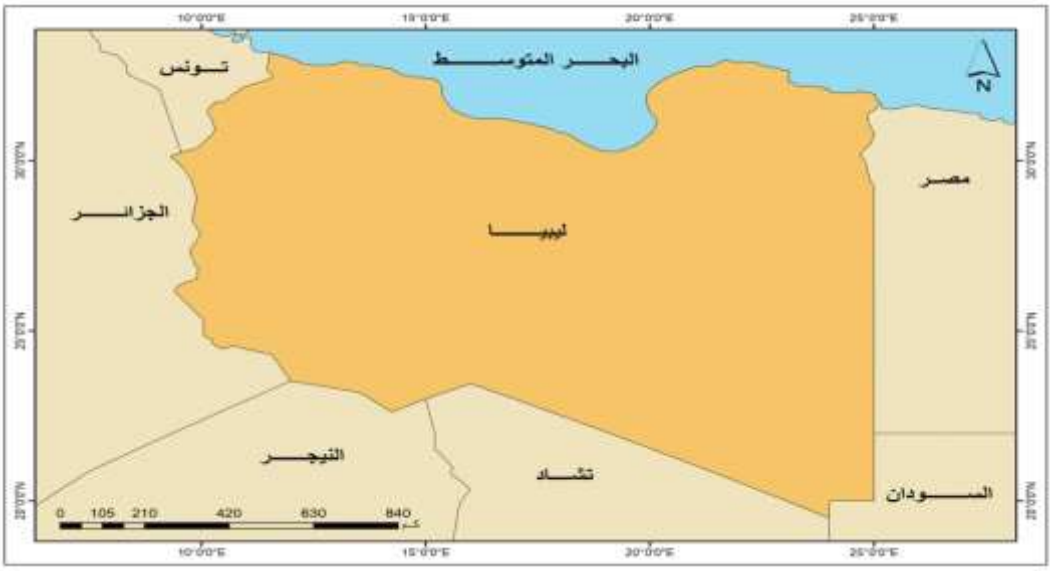

المصدر: الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس ، ليبيا 1978م .

2-الحدود الزمانية

2022 كفترة أساسية للدراسة.

3-الحدود البشرية

وتتمثل في القوى العاملة في ليبيا، والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى ذوي الإعاقة القادرين على العمل ضمن الفئة العمرية التي تبلغ 15 سنة فأكثر.

منهجية البحث وأدواته :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع البطالة في ليبيا وتحليل خصائصها، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن لمقارنة وضع ذوي الإعاقة بغيرهم داخل سوق العمل، وكذلك المنهج الإحصائي لتحليل البيانات الرقمية المتعلقة بالقوى العاملة.

وتتمثل أدواته في تحليل التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط ومصلحة الإحصاء والتعداد، إضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، وتحليل الجداول الإحصائية المتعلقة بالقوى العاملة والبطالة .

المصطلحات والمفاهيم :

1-البطالة :

هي حالة عدم توفر عمل للأفراد القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، مما يعكس اختلالاً في سوق العمل (زكي، 1998، ص 15).

2-القوى العاملة :

وهي الأفراد القادرين على العمل والداخلين في سن النشاط الاقتصادي سواء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل (بدوي، 1984، ص 42).

3-الإعاقة :

هي حالة تحد من قدرة الفرد على أداء الأنشطة اليومية أو المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بسبب القصور الجسدي أو العقلي أو الحسي(WHO، 2011، ص 9).

4-سوق العمل :

هو الإطار الذي يلتقي فيه عرض العمل مع الطلب عليه لتحديد الأجور وفرص التشغيل داخل الاقتصاد (عاشور، 2008، ص 27).

5-التشغيل :

هو إدماج الأفراد في وظائف منتجة داخل الاقتصاد الوطني بما يحقق الاستفادة من قدراتهم البشرية ويحد من البطالة (الجروشي، 2013، ص 6).

أولاً – معدلات البطالة حسب المناطق والفئات العمرية :

تُعدّ دراسة معدلات البطالة حسب المناطق والفئات العمرية من الموضوعات الأساسية في تحليل سوق العمل، إذ تُبرز التباينات الجغرافية والديموغرافية في فرص التشغيل ومدى ارتباطها بتركيب السكان في كل منطقة، بخاصة مع اختلاف مستويات التنمية وتوفر الأنشطة الاقتصادية (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

ضعف التنوع الاقتصادي، وتركز الوظائف في القطاع العام، إضافة إلى محدودية فرص العمل في القطاع الخاص، يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ويؤثر على التوازن الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المناطق (البنك الدولي، 2022، ص 41).

أ – نسبة التشغيل في الدولة :

تُعدّ دراسة نسبة التشغيل من الموضوعات الأساسية في تحليل سوق العمل، إذ تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب القوة العاملة المتاحة وربطها بمستويات النمو الاقتصادي والتشغيل الفعلي داخل القطاعات المختلفة (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55).

تُظهر التقديرات الحديثة أن معدل البطالة في ليبيا يتراوح من 18–19% خلال السنوات الأخيرة، مما يعني أن نسبة التشغيل تتأثر بشكل مباشر بالتحديات الهيكلية مثل ضعف التنوع الاقتصادي وتركز فرص العمل في قطاعات محدودة، إضافة إلى ارتفاع نسبة الباحثين عن العمل بين فئة الشباب (منظمة العمل الدولية، 2022، ص 33) .

تُظهر بيانات الجدول (1) أن نسبة التشغيل في (القطاع الحكومي) مرتفعة ، حيث يبلغ المتوسط العام (86.5%)، وهو ما يعكس استمرار هيمنة الدولة على سوق العمل واعتماد أغلب القوى العاملة على التوظيف الحكومي كمصدر رئيس للدخل والاستقرار الوظيفي ويشير هذا المستوى المرتفع إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي وضعف مساهمة القطاع الخاص في استيعاب العمالة.

وإن هناك تباين نسبي بين المناطق، حيث تسجل بعض المناطق نسبًا مرتفعة جدًا في التشغيل الحكومي، نالوت (98.3%)، درنة (97.3%)، الجبل الغربي (96.5%)، الجبل الأخضر (95.2%)، والمرج (95.0%) وهذا بسبب الاعتماد شبه الكامل على الدولة كمشغل رئيس في هذه المناطق، نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي الخاص أو محدودية الاستثمارات أو الطابع الإداري للاقتصاد المحلي.

وهناك مناطق أخرى تتجاوز سبة التشغيل 90% فطبرق (90.7%)، الكفرة (90.8%)، سرت (93.2%)، الجفرة (92.3%)، مرزق (93.4%)، ووادي الشاطئ (94.6%)، مما يؤكد أن الاعتماد على القطاع الحكومي يمثل ظاهرة عامة تشمل معظم المناطق الليبية، وتسجل بعض المناطق الحضرية الكبرى أقل نسبيًا في التشغيل الحكومي، فبنغازي (79.6%)، طرابلس (78.6%)، مصراتة (80.6%)، وأجدابيا والواحات (75.5%). ورغم أن هذه النسب ما تزال مرتفعة، إلا أنها أقل مقارنة ببقية المناطق، وهذا يشير إلى وجود قدر أكبر من التنوع الاقتصادي في هذه المدن، حيث يؤدي القطاع الخاص دورًا أكبر في استيعاب العمالة مقارنة بالمناطق الأخرى.

أن المناطق ذات التنوع النسبي ما تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الدولة كمشغل أساس، مما يدل على أن القطاع الخاص، رغم وجوده في المدن الكبرى، لا يزال محدود القدرة على خلق فرص عمل واسعة ومستدامة ، حيث يظهر أن هناك اختلال هيكلي في سوق العمل يتمثل في الاعتماد المفرط على القطاع الحكومي في التشغيل، مع ضعف مساهمة القطاع الخاص ويؤدي هذا الوضع إلى التضخم في الجهاز الإداري للدولة، وضعف الإنتاجية الاقتصادية، وانخفاض مرونة سوق العمل في استيعاب الداخلين الجدد.

جدول (1)

نسبة التشغيل في المناطق الليبية لعام 2022 م

المنطقة	(%) نسبة التشغيل
طبرق	90.7
درنة	97.3
الجبل الأخضر	95.2
المرج	95.0
بنغازي	79.6
أجدابيا والواحات	75.5
الكفرة	90.8
سرت	93.2
الجفرة	92.3
مصراتة	80.6
المرقب	89.4
طرابلس	78.6
الجفارة	89.6
الزاوية	88.9
المنطقة الغربية	91.3
الجبل الغربي	96.5

نالوت	98.3
سبها	79.6
وادي الشاطئ	94.6
مرزق	93.4
وادي الحياة	87.8
غات	93.2
الإجمالي	86.5

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص40

ب – البطالة ومعدلات البطالة حسب المناطق النوع :

تُعدّ دراسة البطالة ومعدلاتها حسب المناطق والنوع من الموضوعات الأساسية في تحليل سوق العمل، إذ تُبرز الفوارق الجغرافية والاجتماعية في فرص التشغيل، وتوضح مدى تأثر الذكور والإناث بتباين الظروف الاقتصادية بين الأقاليم والمناطق المختلفة (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

تُظهر البيانات الواردة في الجدول (2) أن معدل البطالة في البلاد يتسم بتباين مكاني ، حيث يبلغ المتوسط العام نحو (9.6% في بعض المناطق و21.5% في مناطق أخرى)، مع وجود فجوة ملحوظة بين الذكور والإناث في أغلب المناطق، ما يعكس عدم تجانس سوق العمل من حيث الفرص المتاحة والتوزيع الجغرافي للتشغيل.

وعند تحليل الفروق بين النوع ، يتبين أن معدلات البطالة لدى الإناث أعلى من الذكور في معظم المناطق، حيث تسجل النساء نسبًا مرتفعة في الكفرة (26.9%)، الواحات (23.3%)، المرقب (27.1%)، طرابلس (25.0%)، وبنغازي (19.9%) ويعكس هذا محدودية فرص دخول المرأة إلى سوق العمل مقارنة بالذكور، إضافة إلى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية قد تحد من مشاركة النساء أو التقلل من فرص توظيفهن، بخاصة في القطاع الخاص.

وتسجل معدلات البطالة لدى الذكور مستويات أقل نسبيًا في أغلب المناطق، فالجبل الأخضر (5.2%)، المرج (4.9%)، وطبرق (6.2%)، إلا أنها ترتفع بشكل ملحوظ في بعض المناطق فسرت (21.1%)، طرابلس (19.4%)، المرقب (17.8%)، وهو ما يشير إلى وجود تفاوت كبير داخل الذكور أنفسهم حسب المنطقة، ويرتبط ذلك بضعف النشاط الاقتصادي أو الظروف الأمنية أو محدودية فرص العمل في بعض المناطق، وعلى المستوى المكاني، يمكن تصنيف المناطق إلى ثلاث فئات رئيسة فئة ذات بطالة مرتفعة جدًا سرت (21.8%)، المرقب (21.0%)، الكفرة (21.0%)، وطرابلس (21.5%)، وهذه تعاني من ضغوط اقتصادية وبنيوية تؤثر على قدرة سوق العمل على استيعاب الباحثين عن عمل، وفئة ذات بطالة متوسطة بنغازي (13.0%)، مصراتة (11.8%)، والزاوية (11.5%)، وهذه مناطق حضرية تتمتع بنشاط اقتصادي نسبي لكنه غير كافٍ لاستيعاب كامل القوة العاملة.

وفئة ذات بطالة منخفضة نسبيًا الجبل الأخضر (6.4%)، المرج (8.3%)، والجفرة (9.2%)، يبدو أن فرص التشغيل فيها أكثر استقرارًا نسبيًا.

وأن الفجوة بين النوعين في البطالة تمثل سمة عامة في معظم المناطق، حيث تتجاوز بطالة الإناث بطالة الذكور بفارق واضح، وهو ما يشير إلى وجود اختلال هيكلي في سوق العمل من حيث إدماج المرأة. ويعكس ذلك أيضًا محدودية القطاعات التي تستوعب النساء، وتركزهن في قطاعات محددة مثل التعليم والصحة، التي لا توفر دائمًا فرصًا كافية لاستيعاب جميع الباحثات عن العمل.

جدول (2)

البطالة ومعدلات البطالة حسب المناطق الليبية النوع عام 2022 م

المنطقة	معدلات البطالة		
	ذكور(%)	إناث(%)	المجموع(%)
طبرق	6.2	16.1	10.1
درنة	8.6	13.8	11.2
الجبل الأخضر	5.2	7.6	6.4
المرج	4.9	12.7	8.3
بنغازي	9.6	19.9	13.0
الواحات	14.1	23.3	17.1
الكفرة	17.7	26.9	21.0
سرت	21.1	22.7	21.8
الجفرة	8.0	10.4	9.2
مصراتة	10.8	14.3	11.8
المرقب	17.8	27.1	21.0
طرابلس	19.4	25.0	21.5
الجفارة	15.7	20.8	17.8
الزاوية	12.9	9.8	11.5
المنطقة الغربية	9.4	9.9	9.6
الجبل الغربي	10.5	15.7	12.6
نالوت	8.3	14.1	11.1
سبها	19.4	26.0	22.7
وادي الشاطئ	6.4	9.8	8.1
مرزق	13.8	20.3	17.2
وادي الحياة	10.1	20.7	14.9
غات	27.1	20.6	24.0
الإجمالي	13.3	18.4	15.3

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص55

ج – الترتيب التصاعدي للمناطق حسب معدلات البطالة :

تُعدّ دراسة الترتيب التصاعدي للمناطق حسب معدلات البطالة من الموضوعات المهمة في التحليل الجغرافي لسوق العمل، إذ تُبرز التفاوت المكاني في فرص التشغيل بين مختلف الأقاليم والمدن، مما يعكس ارتباط البطالة بدرجات التنمية الاقتصادية وتوفر الأنشطة الإنتاجية في كل منطقة (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

تُظهر بيانات الجدول (3) أن معدلات البطالة في البلاد تتسم بتباين مكاني ، حيث يعكس الترتيب التصاعدي للمناطق وجود فجوة كبيرة بين المناطق ذات البطالة المنخفضة وتلك ذات البطالة المرتفعة، إضافة إلى استمرار الفوارق بين الذكور والإناث، حيث المعدل الإجمالي للبطالة يبلغ(15.3%)، مع تسجيل الذكور (13.3%) والإناث (18.4%)، وهذا يؤكد وجود فجوة واضحة في سوق العمل، ويتضح أن أقل معدلات لبطالة الذكور تتركز في المرج (4.89%)، الجبل الأخضر (5.25%)، طبرق (6.19%)، ووادي الشاطئ (6.38%)، وهذه المناطق تتميز باستقرار اقتصادي أو فرص تشغيل محلية أكثر انتظامًا. وفي المقابل ترتفع معدلات البطالة لدى الذكور في سرت (21.05%)، طرابلس (19.40%)، سبها

(19.35%)، مرزق (13.77%)، وغات (27.09%)، ما يعكس تفاوتًا مكانيًا حادًا مرتبطًا بضعف النشاط الاقتصادي أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق.

أما الإناث، فمعدلاتهم أعلى بشكل عام مقارنة بالذكور، حيث تبدأ من مستويات منخفضة نسبيًا في الجبل الأخضر (7.6%) والزاوية (9.8%)، ثم ترتفع تدريجيًا لتصل إلى مستويات مرتفعة في غات (20.6%)، المرقب (27.1%)، الكفرة (26.9%)، طرابلس (25.0%)، وسرت (22.7%) وهذا يعكس محدودية فرص عمل المرأة في معظم المناطق، إضافة إلى تمركزها في قطاعات محدودة، وضعف قدرتها على الاندماج في القطاع الخاص.

وعند تحليل المعدل الكلي حسب المناطق، يتضح أن أقل معدلات البطالة سجلت في الجبل الأخضر (6.4%)، وادي الشاطئ (8.1%)، المرج (8.3%)، والجفرة (9.2%)، وهي مناطق أقل حضرية أو أكثر استقرارًا في سوق العمل. كما ترتفع معدلات البطالة في غات (24.0%)، سبها (22.7%)، طرابلس (21.5%)، سرت (21.8%)، والكفرة (21.0%)، وهي مناطق تعاني من تحديات اقتصادية وبنيوية تؤثر على قدرتها في استيعاب القوى العاملة.

كما يكشف الترتيب التصاعدي الفجوة بين المناطق حيث تتسع في بعض المناطق الحضرية طرابلس ومناطق الجنوب، وبطالة الإناث ترتفع مقارنة بالذكور، بينما تضيق الفجوة نسبيًا في بعض المناطق ذات البطالة المنخفضة.

جدول (3)

الترتيب التصاعدي للمناطق حسب معدلات البطالة لكل من الذكور والإناث في ليبيا لعام 2022 م

الذكور		الإناث		المجموع	
المنطقة	معدل(%)	المنطقة	معدل(%)	المنطقة	معدل(%)
المرج	4.89	الجبل الأخضر	7.6	الجبل الأخضر	6.4
الجبل الأخضر	5.25	الزاوية	9.8	وادي الشاطئ	8.1
طبرق	6.19	وادي الشاطئ	9.8	المرج	8.3
وادي الشاطئ	6.38	المنطقة الغربية	9.9	الجفرة	9.2
الجفرة	8.00	الجفرة	10.4	المنطقة الغربية	9.6
نالوت	8.28	المرج	12.7	طبرق	10.1
درنة	8.63	درنة	13.8	نالوت	11.1
المنطقة الغربية	9.39	نالوت	14.1	درنة	11.2
بنغازي	9.59	مصراته	14.3	الزاوية	11.5
وادي الحياة	10.11	الجبل الغربي	15.7	مصراته	11.8
الجبل الغربي	10.47	طبرق	16.1	الجبل الغربي	12.6
مصراته	10.76	بنغازي	19.9	بنغازي	13.0
الزاوية	12.88	مرزق	20.3	وادي الحياة	14.9
مرزق	13.77	غات	20.6	أجدابيا والواحات	17.1
أجدابيا والواحات	14.11	وادي الحياة	20.7	مرزق	17.2
الجفارة	15.67	الجفارة	20.8	الجفارة	17.8
الكفرة	17.73	سرت	22.7	الكفرة	21.0
المرقب	17.79	أجدابيا والواحات	23.3	المرقب	21.0
سبها	19.35	طرابلس	25.0	طرابلس	21.5
طرابلس	19.40	سبها	26.0	سرت	21.8
سرت	21.05	الكفرة	26.9	سبها	22.7
غات	27.09	المرقب	27.1	غات	24.0
الإجمالي	13.3	الإجمالي	18.4	الإجمالي	15.3

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص58

د – معدلات البطالة حسب فئات السن والنوع :

تُعدّ دراسة معدلات البطالة حسب فئات السن والنوع من الموضوعات الأساسية في تحليل سوق العمل، إذ تُبرز التباينات الديموغرافية في فرص التشغيل ومدى تأثر الذكور والإناث باختلاف المراحل العمرية، بخاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب مقارنة بالفئات الأكبر سناً (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

تُظهر البيانات الواردة في الجدول (4) أن معدلات البطالة في البلاد تتسم بخصائص ديموغرافية واضحة، حيث ترتبط البطالة بالعمر والنوع، حيث سجل أعلى المعدلات في الفئات العمرية الشابة، وانخفاضها تدريجيًا مع التقدم في العمر ويبلغ المعدل العام للبطالة (15.3%)، مع تسجيل معدلات أعلى لدى الإناث (18.4%) مقارنة بالذكور (13.3%)، مما يعكس وجود فجوة نوعية واضحة في فرص التشغيل داخل سوق العمل.

وعند تحليل الفئات العمرية، يتبين أن أعلى معدل بطالة يسجل في الفئة (25–34 سنة) نسبة (32.1%)، تليها الفئة (15–24 سنة) بنسبة (23.1%)، وهو ما يشير إلى أن البطالة في ليبيا هي بالأساس بطالة شبابية. ويعكس ذلك صعوبة انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل، وضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد، إضافة إلى محدودية الفرص في القطاع الخاص.

أما الفئة (35–44 سنة) فتسجل انخفاضًا ملحوظًا في معدل البطالة (13.4%)، ثم تنخفض أكثر في الفئات الأكبر سنًا (45–54 سنة) بنسبة (7.8%)، و(55–64 سنة) بنسبة (5.3%)، مما يدل على أن فرص الاستقرار الوظيفي تتحسن مع التقدم في العمر والخبرة المهنية، حيث يكون الأفراد الأكبر سنًا أكثر استقرارًا في وظائفهم وأقل عرضة للبطالة.

وعند تحليل الفروق بين النوعين، يتبين أن معدلات البطالة لدى الإناث أعلى من الذكور في جميع الفئات العمرية تقريبًا، مع فجوة نوعية في الفئات الشابة؛ إذ تسجل الإناث في الفئة العمرية (15–24 سنة) نسبة (39.2%) مقابل (18.9%) للذكور، وفي الفئة (25–34 سنة) (39.0%) مقابل (28.4%) وهذا يعكس محدودية إدماج النساء في سوق العمل، إضافة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية تحد من فرص تشغيلهن، بخاصة في القطاعات غير الحكومية.

أن الفجوة النوعية في البطالة تتقلص تدريجيًا مع التقدم في العمر، حيث تصبح أقل وضوحًا في الفئات الأكبر (45–54 سنة) و(55–64 سنة)، وهو ما يشير إلى أن النساء اللاتي يتمكنّ من دخول سوق العمل في المراحل المبكرة غالبًا ما يحققن استقرارًا وظيفيًا نسبيًا.

تُظهر البيانات كذلك أن حجم الباحثين عن عمل يتركز بشكل كبير في الفئات الشابة، حيث يبلغ عددهم في الفئة (25–34 سنة) نحو (171,231 باحثًا عن عمل)، وهو ما يمثل أكبر ضغط على سوق العمل هذه الفئة هي الأكثر تأثرًا بضعف خلق فرص العمل.

جدول (4)

معدلات البطالة حسب فئات السن النوع في ليبيا لعام 2022 م

فئات السن	العاملين اقتصادياً (عرض العمل) –			الباحثون عن عمل (البطالة)			معدلات البطالة –		
	ذكور	إناث	المجموع	– ذكور	– إناث	المجموع	ذكور (%)	إناث (%)	المجموع (%)

15-24	67,195	1,208,020	748,557	1,956,577	185,201	169,064	354,265	18.9	39.2	23.1
25-34	248,481		113,635	362,116	98,447	72,784	171,231	28.4	39.0	32.1
35-44	274,481		290,535	565,016	33,633	53,762	87,395	10.9	15.6	13.4
45-54	374,479		251,659	626,138	26,086	27,168	53,254	6.5	9.7	7.8
55-64	213,202		76,455	289,657	9,797	6,454	16,251	4.4	7.8	5.3
65+	30,182		2,929	33,111	1,621	302	1,923	5.1	9.3	5.5
المجموع العام								13.3	18.4	15.3

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص59

هـ – معدلات البطالة حسب الفئات العمرية والنوع :

تُعدّ دراسة معدلات البطالة حسب الفئات العمرية والنوع من الموضوعات الأساسية في تحليل ديناميكيات سوق العمل، إذ تُظهر هذه المؤشرات حجم الفجوة بين الذكور والإناث داخل مختلف الفئات العمرية، ومدى تأثر الشباب بشكل خاص بضعف فرص التشغيل والاستيعاب الاقتصادي (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

تُظهر البيانات الواردة في الجدول (5) أن معدلات البطالة في البلاد تتسم بنمط ديموغرافي واضح يتمثل في التركّز العالي للبطالة بين فئات الشباب، مع انخفاض تدريجي كلما تقدم العمر، إلى جانب استمرار فجوة نوعية لصالح الذكور في جميع الفئات العمرية تقريبًا. ويبلغ المعدل العام للبطالة (23.1%) في الفئة (15–24 سنة)، ويرتفع بشكل ملحوظ في الفئة (25–34 سنة) ليصل إلى (32.1%)، وهو أعلى معدل بطالة مسجل، مما يعكس أن مشكلة البطالة في البلاد هي في الأساس مشكلة بطالة شبابية.

وعند تحليل الفئات العمرية، يتبين أن الفئة من سن(15–24 سنة) تسجل معدل بطالة مرتفعًا لدى الإناث (39.2%) مقارنة بالذكور (18.9%)، وهو ما يشير إلى صعوبة إدماج الشباب في سوق العمل، بخاصة النساء، في بداية حياتهم المهنية والمشكلة تزداد حدة في الفئة العمرية(25–34 سنة)، حيث تستمر البطالة المرتفعة لدى الإناث (39.0%) مقابل (28.4%) للذكور، مما يعكس وجود فجوة نوعية واضحة في فرص التشغيل خلال المرحلة الأكثر إنتاجية من العمر.

أما في الفئات العمرية الأكبر، فيتراجع معدل البطالة بشكل تدريجي، حيث يصل إلى (13.4%) في الفئة (35–44 سنة)، ثم (7.8%) في الفئة (45–54 سنة)، و(5.3%) في الفئة (55–64 سنة)، وصولًا إلى (5.5%) في الفئة (64+). ويعكس هذا الانخفاض أن فرص الاستقرار في سوق العمل تتحسن مع التقدم في العمر، حيث يكتسب الأفراد خبرة مهنية أكبر ويصبحون أقل عرضة للبطالة.

وتسجل الإناث معدلات بطالة أعلى من الذكور في جميع الفئات العمرية، وهو ما يعكس وجود فجوة هيكلية في سوق العمل وتكون هذه الفجوة أكثر وضوحًا في الفئات الشابة، حيث تتجاوز بطالة الإناث ضعف معدلات الذكور في بعض الحالات، بينما تبدأ الفجوة في التضييق نسبيًا في الفئات العمرية الأكبر، (45–54 سنة) و(55–64 سنة).

جدول (5)

معدلات البطالة حسب الفئات العمرية النوع في ليبيا لعام 2022 م

الفئة العمرية	الذكور (%)	الإناث (%)	المجموع (%)
15-24	18.9	39.2	23.1
25-34	28.4	39.0	32.1
35-44	10.9	15.6	13.4
45-54	6.5	9.7	7.8
55-64	4.4	7.8	5.3
64+	5.1	9.3	5.5

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص60

شكل (1)

معدلات البطالة حسب الفئات العمرية النوع في ليبيا لعام 2022 م

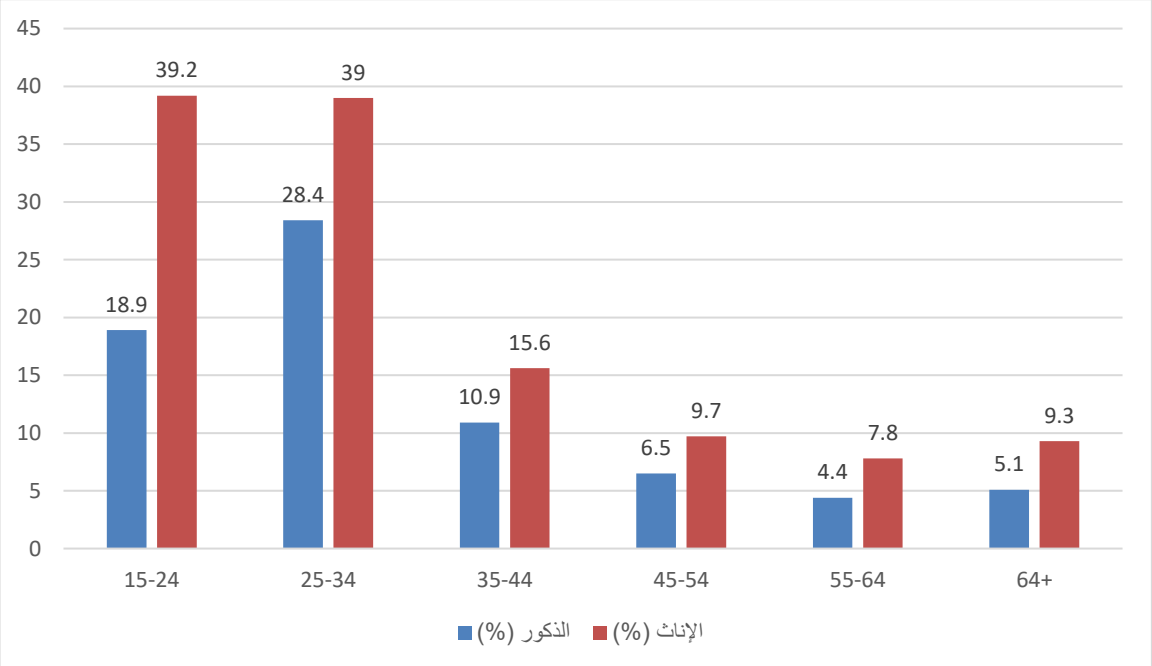

المصدر: بيانات الجدول (5)

ثانياً – توزيع العاطلين ومستوياتهم التعليمية :

تُعدّ دراسة توزيع العاطلين حسب المستوى التعليمي في البلاد من الموضوعات الأساسية في تحليل سوق العمل، إذ تُظهر العلاقة بين مستوى التعليم واحتمالات التعطل عن العمل، كما تكشف عن مدى توافق مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات الاقتصاد الوطني (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

أ – التوزيع العددي للعاطلين عن العمل حسب مدة التعطل وفئات السن :

تُعدّ دراسة التوزيع العددي للعاطلين عن العمل حسب مدة التعطل وفئات السن من الموضوعات المهمة في تحليل خصائص البطالة داخل سوق العمل، إذ تُبرز هذه المؤشرات العلاقة بين طول فترة البحث عن عمل والفئة العمرية للعاطلين، ومدى تأثر الشباب بشكل خاص بارتفاع معدلات البطالة قصيرة وطويلة الأجل (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

كما أن مدة التعطل ترتبط بعوامل هيكلية مثل ضعف التنوع الاقتصادي، وتركز فرص العمل في القطاع العام، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والإناث، مما يؤدي إلى إطالة فترة البحث عن عمل وزيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الفئات العمرية النشطة (منظمة العمل الدولية، 2022، ص 33؛ البنك الدولي، 2022، ص 41).

تُظهر البيانات الواردة في الجدول (6) أن مشكلة البطالة في البلاد لا تقتصر على حجم العاطلين عن العمل فقط، بل تمتد إلى طبيعة البطالة من حيث المدة الزمنية، حيث تتسم بارتفاع واضح في حالات البطالة طويلة الأمد، خاصة بين الفئات العمرية الشابة والمتوسطة، وهو ما يعكس وجود خلل هيكلي في قدرة سوق العمل على استيعاب الباحثين عن عمل بشكل مستدام.

وأن أكبر عدد من العاطلين يتركز في فئة البطالة طويلة الأمد (5 سنوات فأكثر) حيث يبلغ العدد (121,652 حالة)، تليها فئة (من سنة إلى سنتين) بعدد (65,777 حالة)، ثم فئة (من سنتين إلى 5 سنوات) بعدد (61,450 حالة) ويعكس ذلك أن نسبة كبيرة من العاطلين يعانون من بطالة مزمنة وليست مؤقتة، وهو ما يشير إلى ضعف ديناميكية سوق العمل وصعوبة إعادة إدماج العاطلين.

ويتبين أن الفئة (25–34 سنة) تمثل أكبر شريحة من العاطلين عن العمل بعدد (170,577 حالة)، وهي أيضًا الفئة الأكثر تضررًا من البطالة طويلة الأمد، حيث يسجل فيها أعلى عدد في فئة (5 سنوات فأكثر) بعدد (45,973 حالة). ويعكس ذلك أن هذه الفئة تواجه صعوبات كبيرة في الدخول إلى سوق العمل أو الانتقال من التعليم إلى التوظيف، مما يؤدي إلى تراكم البطالة عبر الزمن.

أما الفئة (15–24 سنة)، فرغم أن إجمالي العاطلين فيها أقل نسبيًا (24,210 حالة)، إلا أنها تظهر تركزًا في البطالة متوسطة المدة (من سنة إلى سنتين)، مما يشير إلى أن الشباب في بداية مسارهم المهني يعانون من بطالة انتقالية قد تتحول إلى بطالة طويلة الأمد إذا لم يتم إدماجهم في سوق العمل بسرعة.

وفي الفئات العمرية الأكبر (35 سنة فأكثر)، يتبين أن البطالة طويلة الأمد (5 سنوات فأكثر) هي الأكثر شيوعًا ، خاصة في الفئة (35–44 سنة) بعدد (39,327 حالة)، مما يعكس صعوبة إعادة إدماج هذه الفئات في سوق العمل بعد فقدان الوظيفة، وهو ما يشير إلى ضعف سياسات إعادة التأهيل والتوظيف.

وأن فئة (65 سنة فأكثر) تسجل أقل عدد من العاطلين، وهو أمر متوقع بسبب خروج معظم هذه الفئة من سوق العمل، إلا أن وجود حالات بطالة حتى في هذه الفئة يشير إلى استمرار بعض الأفراد في البحث عن عمل أو عدم حصولهم على معاش تقاعدي كافٍ.

جدول (6)

التوزيع العددي للعاطلين عن العمل حسب مدة التعطل وفئات السن في ليبيا عام 2022 م

فئات السن	الفترات بالشهر							المجموع
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 5 سنوات	من 5 سنوات فأكثر	غير محدد	
15-24	1,119	2,351	5,194	8,616	4,271	966	1,693	24,210
25-34	7,400	7,866	19,700	39,477	34,603	45,973	15,558	170,577
35-44	3,429	3,418	4,872	10,971	13,939	39,327	11,212	87,168
45-54	1,177	1,536	2,498	4,662	6,986	25,300	10,923	53,082
55-64	119	359	510	1,920	1,513	9,142	2,542	16,105
+65	164	0	147	131	138	944	399	1,923
المجموع العام	13,408	15,530	32,921	65,777	61,450	121,652	42,327	354,265

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص61

ب – التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب مدة التعطل وفئات السن :

تُعدّ دراسة التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب مدة التعطل وفئات السن في البلاد من الموضوعات المهمة في تحليل خصائص البطالة، إذ تُبرز العلاقة بين طول فترة البحث عن عمل والمرحلة العمرية للعاطلين، وتساعد في فهم مدى تأثر الشباب بظاهرة البطالة طويلة الأجل مقارنة ببقية الفئات (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

تظهر بيانات الجدول (7) وجود تقدم في التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب مدة التعطل وفئات السن، وهو ما يسمح بفهم بنية البطالة في ليبيا من حيث الزمن والحجم العددي. والبطالة تتسم بطابع زمني وهيكلي أكثر من كونها بطالة مؤقتة أو دورية.

تُشير البيانات إلى أن فئة البطالة الأطول مدة، (5 سنوات فأكثر)، تمثل نسبة مرتفعة من إجمالي العاطلين، بخاصة داخل الفئات العمرية المتوسطة (25–34 سنة) و(35–44 سنة)، وهو ما يعكس وجود جزء كبير من قوة العمل يعيش حالة تعطل طويلة الأمد. وتُعد هذه الظاهرة مؤشرًا مهمًا على ضعف قدرة الاقتصاد الليبي على إعادة إدماج العاطلين، سواء من خلال خلق وظائف جديدة أو عبر سياسات إعادة التدريب والتأهيل المهني.

كما أن فئة (من سنة إلى سنتين) تمثل نسبة معتبرة من البطالة، وتُصنف من ضمن البطالة المتوسطة إلى طويلة الأمد، حيث أن جزءًا كبيرًا من العاطلين ينتقل تدريجيًا من بطالة قصيرة إلى بطالة مزمنة مع مرور الوقت، دون وجود مسارات فعالة لإعادة الإدماج في سوق العمل.

أما البطالة قصيرة الأمد، (أقل من 3 أشهر) و(من 3 – 6 أشهر)، فتمثل أقل نسبة، وتتركز في الفئات العمرية الشابة (15–24 سنة)، وهذا يعكس أن البطالة في بداية الحياة المهنية قد تكون انتقالية، لكنها تتحول في كثير من الحالات إلى بطالة طويلة إذا لم يتم امتصاصها في سوق العمل بسرعة.

ومن الناحية العمرية، فالفئة (25–34 سنة) تمثل الفئة الأكثر عرضة للبطالة طويلة الأمد، حيث تستحوذ على الجزء الأكبر من حالات التعطل الممتدة لسنوات عديدة، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى ضعف فرص التشغيل في القطاع الخاص. أن الفئات (35–44 سنة) و(45–54 سنة) تظهر استمرارًا لظاهرة البطالة طويلة الأمد، مما يدل على أن فقدان الوظيفة في هذه المراحل لا يقابله بسهولة إعادة إدماج مهني.

وأن الفئات الأكبر سنًا (55–64 و65+) سنة رغم انخفاض أعدادها، إلا أنها تتضمن حالات بطالة طويلة الأمد أيضًا، وهو ما قد يرتبط بصعوبة إعادة إدماج هذه الفئة في سوق العمل أو ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية والتقاعد.

جدول (7)

التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب مدة التعطل وفئات السن في ليبيا لعام 2022 م

فئات السن	الفترات بالشهر							المجموع (%)
	أقل من 3 أشهر (%)	من 3 إلى 6 أشهر (%)	من 6 أشهر إلى سنة (%)	من سنة إلى سنتين (%)	من سنتين إلى 5 سنوات (%)	من 5 سنوات فأكثر (%)	غير محدد (%)	
15-24	8.35	15.1	15.8	13.1	7.0	0.8	4.0	6.9
25-34	55.19	50.7	59.8	60.0	56.3	37.8	36.8	48.3
35-44	25.57	22.0	14.8	16.7	22.7	32.3	26.5	24.7
45-54	8.78	9.9	7.6	7.1	11.4	20.8	25.8	15.0
55-64	0.89	2.3	1.5	2.9	2.5	7.5	6.0	4.6
65+	1.22	0.0	0.4	0.2	0.2	0.8	0.9	0.5
المجموع العام	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص61

ج – أعداد المشتغلين والباحثين عن عمل ومعدلات البطالة حسب الحالة التعليمية :

تُعدّ دراسة التوزيع العددي للمشتغلين والباحثين عن عمل ومعدلات البطالة حسب الحالة التعليمية من الموضوعات الأساسية في تحليل بنية سوق العمل، إذ تُبرز العلاقة بين مستوى التعليم وفرص الاندماج في التشغيل، كما توضح مدى تأثر خريجي التعليم المتوسط والعالي بارتفاع معدلات البطالة مقارنة ببقية الفئات (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

تُظهر البيانات الواردة في الجدول (8) وجود علاقة واضحة بين المستوى التعليمي ومعدل البطالة في ليبيا، حيث تتسم البطالة بطابع تنازلي عام كلما ارتفع المستوى التعليمي، مع وجود بعض الاستثناءات المحدودة في المستويات المتوسطة والعليا. حيث يبلغ المعدل العام للبطالة (15.3%)، وهذا يعكس استمرار وجود اختلال هيكلي في سوق العمل من حيث قدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة.

وعند تحليل المستويات التعليمية الدنيا، يتبين أن أعلى معدلات البطالة تتركز في فئة "يقرأ ويكتب" بنسبة مرتفعة جدًا بلغت (33.1%)، تليها فئة الأميين بنسبة (25.7%)، ثم المرحلة الابتدائية (22.5%). ويعكس ذلك أن الأفراد ذوي التعليم المنخفض هم الأكثر عرضة للبطالة، نتيجة ضعف المهارات المطلوبة في سوق العمل ، وانخفاض فرص توظيفهم في القطاعات المنظمة.

أما مستوى التعليم الإعدادي والثانوي، فتبدأ معدلات البطالة في الانخفاض تدريجيًا، حيث تسجل فئة الإعدادية (17.4%)، والثانوية (14.0%)، وهي مستويات تعكس تحسنًا نسبيًا في فرص التشغيل، نتيجة امتلاك هذه الفئات مهارات

تعليمية أفضل مقارنة بالمستويات الدنيا، مما يزيد من قابليتهم للاندماج في سوق العمل، خاصة في القطاع العام وبعض وظائف القطاع الخاص.

وفي المستويات التعليمية الجامعية وما بعدها، يستمر معدل البطالة في الاستقرار حول (14.0%) للجامعيين، ثم ينخفض تدريجيًا في الدراسات العليا مثل الدبلوم العالي (11.3%)، والماجستير (5.1%)، والدكتوراه (3.2%). ويعكس ذلك أن ارتفاع المؤهل العلمي يسهم بشكل واضح في تقليل مخاطر البطالة، حيث تزداد فرص الحصول على وظائف نوعية تتطلب مهارات تخصصية عالية.

وأن معدل بطالة الجامعيين لا يزال مرتفعًا نسبيًا (14.0%)، وهو ما يشير إلى وجود مشكلة بطالة متعلمين، تعكس عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى محدودية قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين.

وعدد الباحثين عن عمل يتركز بشكل كبير في فئة الجامعيين (86,871) والثانوية (100,616)، مما يشير إلى أن الضغط الأساس على سوق العمل يأتي من الفئات المتعلمة، وليس من الفئات الأقل تعليمًا فقط، وهو ما يعكس تحول طبيعة البطالة في ليبيا إلى بطالة تعليمية هيكلية.

جدول (8)

اعداد المشتغلون والباحثون عن عمل ومعدلات البطالة حسب الحالة التعليمية لسنة 2022 م

الحالة التعليمية	المشتغلين	الباحثون عن عمل	(%) معدل البطالة
أمي	24,281	8,405	25.7
إعداد مدرسي أو مدرسة قرآنية	3,604	417	10.4
يقرأ ويكتب	23,269	11,489	33.1
ابتدائية	108,633	31,618	22.5
إعدادية أو ما يعادلها	300,293	63,401	17.4
الثانوية وما يعادلها	620,404	100,616	14.0
فوق الثانوي وما دون الجامعة	296,077	47,738	13.9
جامعي	532,469	86,871	14.0
دبلوم دراسات عليا	18,340	2,328	11.3
ماجستير	20,016	1,066	5.1
دكتوراه	9,553	316	3.2
المجموع العام	1,956,939	354,265	15.3

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص63

ثالثاً – انتشار الصعوبات الوظيفية والإعاقة :

تُعدّ دراسة انتشار الصعوبات الوظيفية والإعاقة من الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية المهمة في تحليل سوق العمل، إذ ترتبط هذه الظاهرة بمدى قدرة الأفراد ذوي الإعاقة أو الصعوبات الصحية على الاندماج في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تأثيرها على معدلات التشغيل والبطالة داخل المجتمع (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

أ – النسبة المئوية لانتشار الصعوبات الوظيفية حسب نوع الصعوبة :

تُعدّ دراسة النسبة المئوية لانتشار الصعوبات الوظيفية حسب نوع الصعوبة من الموضوعات المهمة في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، إذ تُبرز حجم التفاوت في القدرات الوظيفية بين الأفراد وتأثير ذلك على قدرتهم في المشاركة في سوق العمل، خاصة لدى الفئات التي تعاني من صعوبات حركية أو حسية أو ذهنية (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

تُظهر بيانات الجدول (9) وجود علاقة واضحة بين المستوى التعليمي ومعدل البطالة في البلاد، حيث تتسم البطالة بطابع تنازلي عام فكلما ارتفع المستوى التعليمي، أدى إلى وجود بعض الاستثناءات المحدودة في المستويات المتوسطة والعليا ويبلغ المعدل العام للبطالة (15.3%)، وهو ما يعكس استمرار وجود اختلال هيكلي في سوق العمل من حيث قدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة.

وعند تحليل المستويات التعليمية الدنيا، يظهر أن أعلى معدلات البطالة تتركز في فئة "يقرأ ويكتب" بنسبة (33.1%)، تليها فئة الأميين بنسبة (25.7%)، ثم المرحلة الابتدائية بنسبة (22.5%). فالأفراد ذوي التعليم المنخفض هم الأكثر عرضة للبطالة، نتيجة ضعف المهارات المطلوبة في سوق العمل الحديث، وانخفاض فرص توظيفهم في القطاعات المنظمة.

أما في المستوى التعليمي الإعدادي والثانوي، فتبدأ معدلات البطالة في الانخفاض تدريجيًا، حيث تسجل فئة الإعدادية (17.4%)، والثانوية (14.0%)، وهي مستويات تعكس تحسنًا نسبيًا في فرص التشغيل، نتيجة امتلاك هذه الفئات مهارات تعليمية أفضل مقارنة بالمستويات الدنيا، مما يزيد من قابليتهم للاندماج في سوق العمل، خاصة في القطاع العام وبعض وظائف القطاع الخاص.

وفي المستويات التعليمية الجامعية وما بعدها، سجل معدل البطالة في الاستقرار حول (14.0%) للجامعيين، ثم ينخفض تدريجيًا في الدراسات العليا مثل الدبلوم العالي (11.3%)، والماجستير (5.1%)، والدكتوراه (3.2%). ويعكس ذلك أن ارتفاع المؤهل العلمي يسهم بشكل واضح في تقليل مخاطر البطالة، حيث تزداد فرص الحصول على وظائف نوعية تتطلب مهارات تخصصية عالية.

أن معدل بطالة الجامعيين لا يزال مرتفعًا نسبيًا (14.0%)، وهو ما يشير إلى وجود مشكلة بطالة متعلمين، تعكس عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى محدودية قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين.

جدول (9)

النسبة المئوية لانتشار الصعوبات الوظيفية حسب نوع الصعوبة في ليبيا لعام 2022 م

نوع الصعوبة	النظر (%)	السمع (%)	المشي والصعود (%)	التذكر والتركيز (%)	العناية الشخصية (%)	التواصل (%)
بعض الصعوبة (البسيطة)	7.2	2.8	4.2	2.1	1.8	1.3
صعوبة كبيرة (متوسطة)	1.3	0.5	1.4	0.6	0.7	0.5
لا يستطيع أبداً (شديدة)	0.1	0.1	0.5	0.3	0.6	0.4

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص66

شكل (2)

النسبة المئوية لانتشار الصعوبات الوظيفية حسب نوع الصعوبة في ليبيا لعام 2022 م

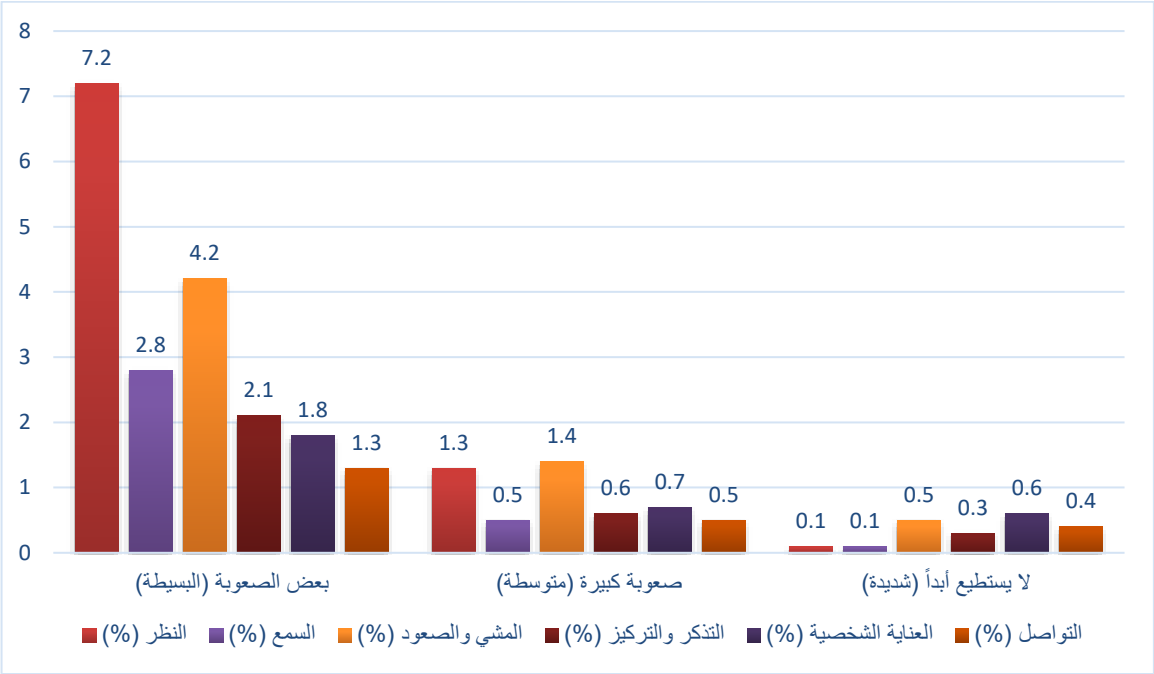

المصدر: بيانات الجدول (9)

ب – النسبة المئوية لانتشار الصعوبات الوظيفية حسب نوع الصعوبة :

تُعدّ دراسة النسبة المئوية لانتشار الصعوبات الوظيفية حسب نوع الصعوبة في ليبيا لسنة 2022 من الموضوعات المهمة في تحليل واقع الإعاقة داخل المجتمع، إذ تُبرز هذه المؤشرات حجم التباين بين أنواع الصعوبات (الحركية، البصرية، السمعية، الذهنية) ومدى تأثيرها على قدرة الأفراد على المشاركة في سوق العمل والحياة الاقتصادية (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55).

أن الصعوبات الحركية غالباً ما تُعد الأكثر انتشاراً مقارنة ببقية الأنواع، تليها الصعوبات البصرية والسمعية، بينما تمثل الصعوبات الذهنية والنفسية نسباً أقل نسبياً، وهو ما يعكس اختلاف طبيعة الإعاقات من حيث الشدة والتأثير على الأداء الوظيفي اليومي (البنك الدولي، 2022، ص 41).

وأن انتشار أنواع الصعوبات الوظيفية يرتبط بعوامل ديموغرافية وصحية مثل العمر والحالة الصحية العامة وتوفر الخدمات الطبية والتأهيلية، مما يؤدي إلى تفاوت واضح في نسب الانتشار بين الفئات المختلفة ويستدعي سياسات دمج اجتماعي واقتصادي أكثر شمولاً (World Health Organization, 2022, p. 12؛ مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 58).

تُظهر بيانات الجدول (10) أن هناك تباينًا واضحًا في طبيعة الإعاقات أو المحددات الوظيفية الأكثر شيوعًا بين الأفراد، حيث تتصدر صعوبات النظر القائمة بنسبة (7.2%)، تليها صعوبات المشي والصعود بنسبة (4.2%)، ثم السمع بنسبة (2.8%)، بينما تسجل أقل النسب في صعوبات التذكر والتركيز (2.1%)، والعناية الشخصية (1.8%)، والتواصل (1.3%).

وأن أكثر أنواع الصعوبات الوظيفية انتشارًا في المجتمع ترتبط بالقدرات الحسية والحركية، وخاصة الإبصار والحركة، وهو ما قد يعكس عوامل صحية أو بيئية أو مرتبطة بنمط الحياة، مثل ضعف خدمات الرعاية الصحية الأولية أو تأخر التشخيص والعلاج أو التقدم في العمر لدى بعض الفئات العاملة.

كما أن ارتفاع نسبة صعوبات النظر مقارنة ببقية الإعاقات يعكس أهمية البعد الصحي والوقائي، حيث تُعد الإعاقات البصرية من أكثر أنواع الصعوبات التي يمكن الحد من آثارها عبر التدخل المبكر وتوفير الوسائل المساعدة مثل النظارات الطبية والخدمات العلاجية. في المقابل، تُعد صعوبات السمع والتواصل أقل انتشارًا نسبيًا، لكنها تبقى ذات تأثير مباشر على القدرة على الاندماج الاجتماعي والمهني، خاصة في بيئات العمل التي تعتمد على التفاعل والتواصل المستمر.

أما صعوبات المشي والصعود، فتُعد من الصعوبات ذات التأثير الكبير على المشاركة الاقتصادية، إذ ترتبط مباشرة بالقدرة على الوصول إلى مكان العمل وأداء المهام البدنية، ما قد يؤدي إلى تقييد فرص التشغيل أو زيادة الاعتماد على العمل غير الرسمي أو غير المستقر.

تُظهر البيانات أن صعوبات الإدراك مثل التذكر والتركيز والعناية الشخصية تمثل نسبًا أقل، إلا أن تأثيرها النوعي على الإنتاجية لا يقل أهمية، إذ يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على كفاءة الأداء الوظيفي، خاصة في الأعمال التي تتطلب دقة عالية أو اتخاذ قرارات مستمرة.

كما تؤكد النتائج أهمية دمج منظور الإعاقة في سياسات سوق العمل، من خلال توفير التسهيلات المكانية والتقنية، وتعزيز برامج إعادة التأهيل المهني، بما يضمن زيادة مشاركة هذه الفئات في النشاط الاقتصادي وتقليل الفجوات في فرص التشغيل.

جدول (10)

النسبة المئوية لانتشار الصعوبات الوظيفية حسب نوع الصعوبة في ليبيا لعام 2022 م

نوع الصعوبة	(%) النسبة المئوية
النظر	7.2
السمع	2.8
المشي والصعود	4.2
التذكر والتركيز	2.1
العناية الشخصية	1.8
التواصل	1.3

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص67

شكل (3)

النسبة المئوية لانتشار الصعوبات الوظيفية حسب نوع الصعوبة في ليبيا لعام 2022 م

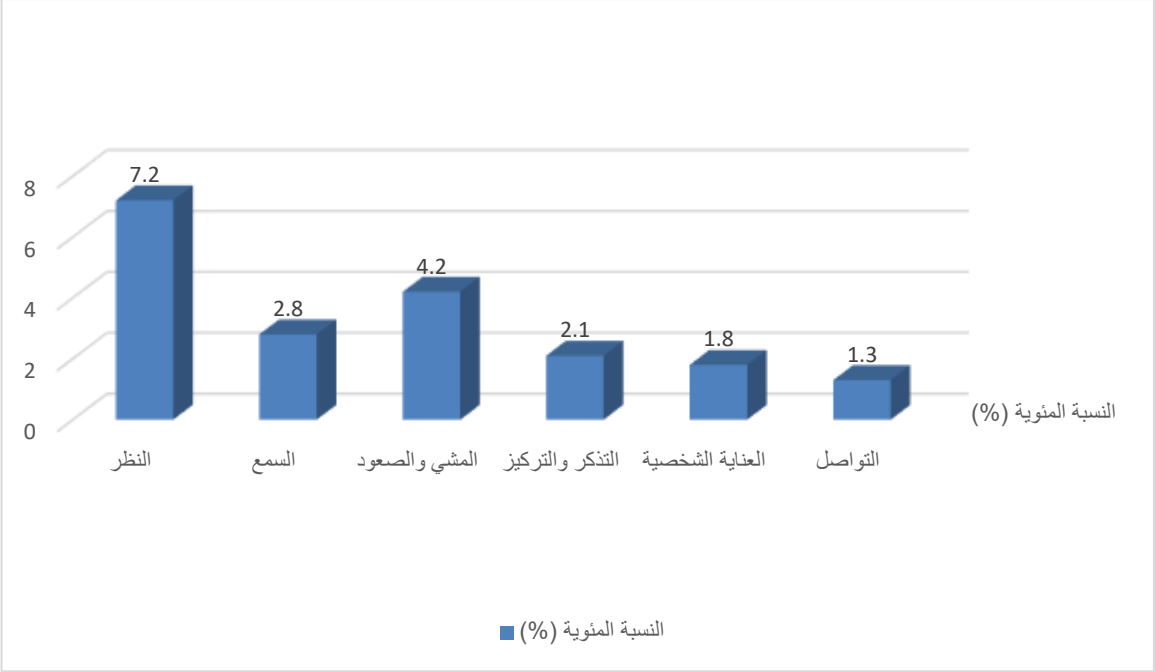

المصدر: بيانات الجدول (10)

ثالثا – معدل انتشار الإعاقة لمن بلغت أعمارهم 3 سنوات فما فوق حسب الجنس والحالة الزوجية والتعليمية :

تُعدّ دراسة معدل انتشار الإعاقة لمن بلغت أعمارهم 3 سنوات فما فوق حسب الجنس والحالة الزوجية والتعليمية من الموضوعات المهمة في التحليل الديموغرافي والاجتماعي، إذ تُبرز هذه المؤشرات حجم الفجوة في انتشار الإعاقة بين الذكور والإناث، وعلاقتها بالوضع الاجتماعي مثل الحالة الزوجية والمستوى التعليمي، بما يعكس تأثير العوامل الصحية والاجتماعية على جودة الحياة (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

أن معدل انتشار الإعاقة يختلف باختلاف الجنس، حيث تميل النسب إلى الارتفاع بشكل طفيف لدى الإناث مقارنة بالذكور في بعض السياقات، كما أن الحالة الزوجية والمستوى التعليمي يؤديان دوراً مهماً في تفسير هذا الانتشار، إذ ترتفع نسب الإعاقة عادةً بين الفئات الأقل تعليماً والأكثر تعرضاً للظروف الصحية والاجتماعية غير المستقرة (منظمة الصحة العالمية، 2022، ص 12؛ منظمة العمل الدولية، 2022، ص 33).

كما أن انتشار الإعاقة يرتبط بعوامل متعددة مثل العمر، ومستوى التعليم، والوضع الاجتماعي، إضافة إلى جودة الخدمات الصحية والتأهيلية، مما يؤدي إلى تباين واضح في نسب الانتشار بين الفئات المختلفة، ويؤكد الحاجة إلى سياسات إدماج اجتماعي وصحي أكثر شمولاً لضمان تكافؤ الفرص وتحسين جودة الحياة (البنك الدولي، 2022، ص 41؛ مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 58).

تُظهر بيانات الجدول (11) الخاص بمعدل انتشار الإعاقة (أو الصعوبات الوظيفية) لمن تبلغ أعمارهم 3 سنوات فما فوق في ليبيا سنة 2022م وجود تباين واضح في معدلات الإعاقة وفقًا للجنس والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، بما يعكس ارتباطًا وثيقًا بين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية وبين احتمال التعرض للصعوبات الوظيفية.

فعلى مستوى النوع، يظهر أن معدل انتشار الصعوبات الوظيفية لدى الذكور (7.5%) ولدى (6.8%) لدى الإناث، مع تقارب نسبي بين الجنسين في إجمالي السكان. ويشير هذا الفارق البسيط إلى أن الإعاقة أو الصعوبات الوظيفية لا تتأثر بالجنس بشكل حاد، لكنها تميل إلى الارتفاع الطفيف لدى الذكور، وهو ما قد يرتبط بطبيعة الأعمال الأكثر تعرضًا للمخاطر أو العوامل المهنية والبيئية.

ومن الناحية الاجتماعية، فتُظهر البيانات تباينًا شديدًا، حيث تسجل فئة الأرامل أعلى معدل انتشار للصعوبات الوظيفية بنسبة مرتفعة جدًا بلغت (34.2%)، وهو ما يعكس ارتباطًا وثيقًا بين التقدم في العمر وزيادة احتمالية التعرض للإعاقة، إذ غالبًا ما تكون هذه الفئة أكبر سنًا وأكثر عرضة للأمراض المزمنة أو الإعاقات المكتسبة. في المقابل، تسجل فئة المتزوجين معدلًا مرتفعًا نسبيًا (10.9%)، بينما تنخفض النسبة بشكل كبير لدى غير المتزوجين (3.8%)، ما يعكس أن الإعاقة تزداد مع العمر والتغيرات الصحية المصاحبة له. أما فئة المطلقين فتسجل نسبة (8.4%)، وهي أقل من المتزوجين لكنها أعلى من غير المتزوجين، مما يعكس تداخل العوامل العمرية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، يتضح وجود علاقة عكسية قوية بين التعليم وانتشار الإعاقة؛ حيث تسجل فئة الأميين أعلى معدل للإعاقة بنسبة (29.4%)، وهو معدل مرتفع بشكل لافت مقارنة ببقية الفئات، مما يشير إلى أن انخفاض المستوى التعليمي يرتبط بزيادة التعرض للصعوبات الوظيفية، سواء نتيجة ضعف الوعي الصحي أو محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية أو طبيعة العمل. في المقابل، تنخفض معدلات الإعاقة تدريجيًا مع ارتفاع المستوى التعليمي، حيث تصل إلى (5.7%) في المرحلة الابتدائية، و(4.8%) في الثانوية، وتنخفض أكثر في التعليم الجامعي لتصل إلى (3.3%)، وهو ما يعكس أن التعليم يمثل عامل حماية مهم ضد الإعاقة أو على الأقل ضد تفاقم آثارها.

وتُظهر فئة "فوق الثانوي ودون الجامعة" و"إعداد مدرسي" نسبًا منخفضة نسبيًا، مما يدعم الاتجاه العام بأن التحصيل العلمي الأعلى يرتبط بانخفاض معدلات الصعوبات الوظيفية، سواء عبر تحسين الوعي الصحي أو تحسين طبيعة الوظائف وتقليل التعرض للمخاطر.

جدول (11)

معدل انتشار الإعاقة لمن بلغت أعمارهم 3 سنوات فما فوق حسب النوع والحالة الزوجية والتعليمية لعام 2022 م

الخصائص الديموغرافية	بدون صعوبة		مع صعوبات		المجموع الكلي
	(%) - المعدل	العدد	(%) المعدل	العدد	
الذكور	92.5	3,313,773	7.5	268,743	3,582,516
الإناث	93.2	3,184,419	6.8	231,548	3,415,967
لم يسبق له/لها الزواج	96.2	2,286,864	3.8	90,765	2,377,629
متزوج/متزوجة	85.6	1,008,108	10.9	169,388	1,177,496
أرمل/ارملة	54.1	9,140	34.2	7,741	16,881
مطلق/مطلقة	92.4	8,783	8.4	722	9,505
أمي	70.6	363,255	29.4	151,441	514,696
إعداد مدرسي أو مدرسة قرآنية	94.1	164,472	5.9	10,285	174,757
يقرأ ويكتب	92.1	591,930	7.9	50,960	642,890
ابتدائية	94.3	1,201,119	5.7	72,170	1,273,289
إعدادية أو ما يعادلها	94.2	1,107,742	5.8	68,434	1,176,176
الثانوية وما يعادلها	95.2	1,338,989	4.8	66,884	1,405,873
فوق الثانوي وما دون الجامعة	96.4	535,356	3.6	19,839	555,195
جامعية فما فوق	96.7	823,536	3.3	27,924	851,460
	92.9	6126399	7.1	467936	6594335

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص68

ج – معدل انتشار الإعاقة حسب المناطق :

تُعدّ دراسة معدل انتشار الإعاقة حسب المناطق من الموضوعات المهمة في التحليل الديموغرافي والاجتماعي ، إذ تُبرز التباينات المكانية في انتشار الإعاقة بين مختلف الأقاليم والمدن، ومدى ارتباط ذلك بمستوى الخدمات الصحية والبنية التحتية وفرص الوصول إلى الرعاية والتأهيل (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

تُظهر بيانات جدول (12) الخاص بمعدل انتشار الإعاقة حسب المناطق أن متوسط انتشار الصعوبات الوظيفية على المستوى الوطني يبلغ (7.0%)، مقابل (93.0%) من السكان بدون صعوبات، وهو ما يشير إلى أن الإعاقة أو الصعوبات الوظيفية تمثل ظاهرة محدودة نسبيًا من حيث الانتشار العام، لكنها تختلف بشكل واضح من منطقة إلى أخرى، مما يعكس وجود تباين مكاني في توزيع الإعاقة.

وأن أعلى معدلات انتشار الصعوبات الوظيفية تسجل في بعض المناطق نالوت (12.2%) والمنطقة الغربية (12.0%) وسبها (11.8%)، وهي مناطق تُعد أكثر عرضة للتحديات التنموية والخدمية، سواء من حيث محدودية الخدمات الصحية أو صعوبة الوصول إليها أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تسهم في زيادة معدلات الإعاقة أو ضعف الكشف المبكر والتدخل العلاجي.

كما تسجل مناطق الجبل الغربي (8.9%) ووادي الشاطئ (8.8%) وطرابلس (7.3%) وبنغازي (7.5%) نسبًا متوسطة إلى مرتفعة بسبب ، رغم أن طرابلس وبنغازي تعدان من أكبر المراكز الحضرية في البلاد، وهو الكثافة السكانية العالية التي تزيد من العدد المطلق لحالات الصعوبات الوظيفية، وجود عوامل حضرية مثل التلوث أو الحوادث أو الضغط الصحي الذي قد يسهم في ارتفاع نسب الإعاقة.

وتسجل بعض المناطق نسبًا منخفضة نسبيًا مصراتة (4.2%) والواحات (4.1%) ووادي الحياة (4.5%) وطبرق (5.0%)، مما يشير إلى تفاوت في مستويات الانتشار قد يرتبط بعوامل ديموغرافية مثل التركيبة العمرية، أو عوامل صحية مثل توفر الرعاية الطبية، أو حتى اختلافات في نمط الحياة والعمل.

جدول (12)

معدل انتشار الإعاقة حسب المناطق في ليبيا لعام 2022 م

المنطقة	(%) بدون صعوبات - المعدل	(%) مع صعوبات - المعدل	المجموع الكلي
طبرق	95.0	5.0	190,825
درنة	93.4	6.6	196,751
الجبل الأخضر	94.7	5.3	241,262
المرج	94.4	5.6	218,535
بنغازي	92.5	7.5	786,931
الواحات	95.9	4.1	206,017
الكفرة	92.8	7.2	54,736
سرت	93.9	6.1	166,180
الجفرة	93.9	6.1	60,247
مصراتة	95.8	4.2	648,741
المرقب	92.5	7.5	519,596
طرابلس	92.7	7.3	1,270,089
الجفارة	93.9	6.1	535,114

الزاوية	93.2	6.8	345,312
المنطقة الغربية	88.0	12.0	345,299
الجبل الغربي	91.1	8.9	365,300
نالوت	87.8	12.2	109,869
سبها	88.2	11.8	151,440
وادي الشاطئ	91.2	8.8	92,544
مرزق	93.0	7.0	87,751
وادي الحياة	95.5	4.5	92,463
غات	94.3	5.7	27,229
المجموع العام	93.0	7.0	6,712,230

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص69

خامسا – معدل انتشار الإعاقة حسب العاملين اقتصادياً :

تُعدّ دراسة معدل انتشار الإعاقة بين العاملين اقتصادياً من الموضوعات المهمة في تحليل سوق العمل، إذ تُبرز مدى اندماج الأفراد ذوي الإعاقة في النشاط الاقتصادي، وتوضح الفجوة بين قدرتهم على العمل ومستوى مشاركتهم الفعلية في التشغيل مقارنة بغيرهم من غير ذوي الإعاقة (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

أن الأفراد ذوي الإعاقة يواجهون معدلات تشغيل أقل من غيرهم، حيث إن فرص اندماجهم في سوق العمل تتأثر بعوامل متعددة مثل نوع الإعاقة، ومستوى التعليم، وتوفر بيئة عمل مهيأة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسب العاملين اقتصادياً ضمن هذه الفئة مقارنة ببقية السكان (منظمة العمل الدولية، 2022، ص 33؛) .

أن الفجوة في التشغيل بين الأفراد ذوي الإعاقة وغيرهم تعود إلى عوائق هيكلية مثل ضعف سياسات الدمج المهني، وقلة برامج التأهيل والتدريب، إضافة إلى محدودية التكييف في بيئة العمل، مما يستدعي تبني سياسات شاملة لتعزيز إدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص (منظمة الصحة العالمية، 2022، ص 14) .

تُظهر بيانات الجدول (13) وجود علاقة واضحة بين الحالة الصحية (الصعوبات الوظيفية) والمشاركة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى فروق ملحوظة حسب النوع والحالة العملية والفئة العمرية، مما يعكس الطبيعة المركبة لتأثير الإعاقة على سوق العمل.

على مستوى النوع ، يتبين أن معدل انتشار الصعوبات الوظيفية بين الذكور العاملين اقتصاديًا يبلغ (5.5%) مقابل (3.8%) لدى الإناث، مع معدل إجمالي قدره (4.8%) ويشير ذلك إلى أن الذكور أكثر عرضة نسبيًا للصعوبات الوظيفية داخل سوق العمل، وهو ما قد يرتبط بطبيعة الأعمال التي يزاولها الذكور غالبًا، والتي تكون أكثر تعرضًا للمخاطر المهنية أو الإجهاد البدني، مقارنة بالإناث اللاتي يتركزن في وظائف أقل خطورة نسبيًا.

أما من حيث الحالة العملية، فيُلاحظ أن معدل انتشار الصعوبات الوظيفية بين المشتغلين يبلغ (4.8%)، وهو أعلى من العاطلين الذين يسجلون (2.9%) ويعكس ذلك أن جزءًا من الأفراد ذوي الإعاقة أو الصعوبات الوظيفية لا يزالون مندمجين في سوق العمل، وهو مؤشر إيجابي على وجود درجة من الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة، لكنه في الوقت ذاته قد

يشير إلى أن العاطلين يعانون من صعوبات متعددة قد تمنعهم من الدخول أصلًا إلى سوق العمل، أو أن بعض حالات الإعاقة الشديدة تبعد الأفراد عن النشاط الاقتصادي بالكامل.

ويتضح وجود علاقة طردية قوية بين التقدم في العمر وارتفاع معدل انتشار الصعوبات الوظيفية. حيث تسجل الفئة (15–24 سنة) أدنى معدل (1.0%)، ثم ترتفع تدريجيًا في الفئة (25–34 سنة) (1.3%)، و(35–44 سنة) (2.5%)، ثم (45–54 سنة) (5.4%)، وتصل إلى (11.5%) في الفئة (55–64 سنة)، وتبلغ ذروتها في الفئة (64 سنة فأكثر) بنسبة (25.0%) ويعكس ذلك بوضوح أن الإعاقة ترتبط بشكل كبير بعامل التقدم في العمر، حيث تزداد احتمالية الإصابة بالأمراض المزمنة أو التدهور الوظيفي مع الشيخوخة.

جدول (13)

معدل انتشار الإعاقة حسب العاملين اقتصادياً في ليبيا لعام 2022 م

التصنيف		بدون صعوبات		مع صعوبات		المجموع الكلي
		المعدل	العدد	المعدل	العدد	
الجنس	الذكور	94.5	1,142,157	5.5	65,863	1,208,020
	الإناث	96.2	719,938	3.8	28,619	748,557
	المجموع	95.2	1,862,095	4.8	94,482	1,956,577
العاملين اقتصادياً						
	المشتغلين	95.2	1,862,370	4.8	94,570	1,956,577
	العاطلين	97.1	343,995	2.9	10,270	354,265
	المجموع	95.5	2,206,365	4.5	104,840	2,310,842
الفئات العمرية						
	15 - 24	99.0	79,733	1.0	806	80,539
	25 - 34	98.7	357,420	1.3	4,697	362,117
	35 - 44	97.5	551,313	2.5	13,850	565,163
	45 - 54	94.6	592,674	5.4	33,679	626,353
	55 - 64	88.5	256,393	11.5	33,264	289,657
	64+	75.0	24,837	25.0	8,274	33,111
	المجموع العام	95.2	1,862,370	4.8	94,570	1,956,948

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص70

هـ – معدل انتشار الإعاقة للعاملين اقتصادياً وفئات السن :

تُعد دراسة معدل انتشار الإعاقة بين السكان العاملين اقتصاديًا وفئات السن المختلفة من المؤشرات المهمة لفهم مستوى الإدماج في سوق العمل ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية في الأفراد ذوي الإعاقة غالبًا ما يواجهون تحديات أكبر في المشاركة الاقتصادية مقارنة بغيرهم ، مع تباين واضح حسب العمر النوع ومستوى التعليم كما تشير التقارير إلى انخفاض معدلات التشغيل وارتفاع معدلات الخمول الاقتصادي والبطالة بين هذه الفئة ، خاصة في الفئات العمرية المنتجة (15–64 سنة) مما يعكس فجوة في فرص العمل والإدماج الاقتصادي (المنصة العربية للإدماج الرقمي، 2024) .

تُظهر البيانات الجدول (14) أن هناك نمطًا ديموغرافيًا واضحًا يتمثل في التباين الكبير بين الفئات العمرية، مع ارتباط قوي بين التقدم في العمر وارتفاع معدل انتشار الإعاقة، إضافة إلى فروق محدودة بين الحالة العملية (مشتغلين/عاطلين).

فعلى مستوى الحالة العملية، يبلغ معدل انتشار الإعاقة بين المشتغلين (4.8%)، وهو أعلى من نظيره لدى العاطلين (2.9%) ويشير هذا إلى أن جزءًا من الأفراد ذوي الإعاقة أو الصعوبات الوظيفية لا يزال منخرطًا في سوق العمل، ما يعكس درجة من الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة، خاصة في البيئات التي تسمح بالعمل رغم وجود قيود وظيفية في المقابل، قد يشير انخفاض النسبة بين العاطلين إلى أن بعض الإعاقات الأكثر شدة قد تعيق الدخول إلى سوق العمل من الأساس، أو أن بعض الأفراد خارج قوة العمل فعليًا ولا يُصنفون كعاطلين.

أما من حيث الفئات العمرية، فتُظهر البيانات علاقة طردية قوية بين العمر ومعدل انتشار الإعاقة. حيث يبدأ المعدل منخفضًا جدًا في الفئة (15–24 سنة) بنسبة (1.0%)، ثم يرتفع تدريجيًا في الفئة (25–34) (1.3%)، ويزداد في الفئة (35–44) (2.5%)، ثم يقفز بشكل ملحوظ في الفئة (45–54) (5.4%)، ويصل إلى (11.5%) في الفئة (55–64)، ليبلغ ذروته في الفئة (64 سنة فأكثر) بنسبة مرتفعة جدًا تبلغ (25.0%).

أن معدل انتشار الإعاقة في إجمالي العاملين اقتصاديًا يستقر عند (4.8%)، وهو ما يعكس أن سوق العمل الليبي يستوعب نسبة محدودة من الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تفاوت في قدرتهم على الاستمرار في العمل حسب العمر وشدة الإعاقة.

ويعكس هذا النمط أن الإعاقة في ليبيا ترتبط بشكل كبير بعامل التقدم في العمر، وهو أمر متوقع من الناحية الديموغرافية والصحية، حيث تزداد احتمالية الإصابة بالأمراض المزمنة، والتدهور الوظيفي، وضعف القدرات الحركية والحسية مع الشيخوخة. كما يشير ذلك إلى أن الإعاقة المكتسبة (وليس فقط الخلقية) تمثل الجزء الأكبر من الحالات، خاصة في الفئات العمرية المتقدمة.

جدول (14)

معدل انتشار الإعاقة للعاملين اقتصادياً وفئات السن في ليبيا لعام 2022 م

الفئة	(%) معدل انتشار الإعاقة
المشتغلين	**4.8**
العاطلين	**2.9**
15-24	**1.0**
25-34	**1.3**
35-44	**2.5**
45-54	**5.4**
55-64	**11.5**

64+	**25.0**
معدل انتشار الإعاقة (المجموع)	**4.8**

المصدر : وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022،ص71

النتائج :

1. أن معدلات البطالة في ليبيا عام 2022 مرتفعة نسبياً، مما يعكس استمرار اختلالات هيكلية في سوق العمل وضعف القدرة على استيعاب الداخلين الجدد إليه .
2. أن فئة ذوي الإعاقة تعاني من ضعف واضح في فرص الاندماج داخل سوق العمل الليبي مقارنة بغيرها من الفئات، نتيجة محدودية السياسات الداعمة لهم .
3. أن من أبرز أسباب ارتفاع بطالة ذوي الإعاقة ضعف برامج التدريب والتأهيل المهني الموجهة لهذه الفئة، مما يقلل من قدرتهم التنافسية في سوق العمل .
4. وجود فجوة واضحة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وهو ما اسهم في زيادة معدلات البطالة بشكل عام في ليبيا خلال سنة 2022 .
5. أن غياب التخطيط الفعّال لسياسات التشغيل المستدامة أدى إلى ضعف خلق فرص عمل جديدة، خاصة في القطاعين العام والخاص .
6. هناك قصوراً في البنية المؤسسية والتشريعية المتعلقة بدعم وتشغيل ذوي الإعاقة، مما يحد من مشاركتهم الاقتصادية الفعلية .

التوصيات :

1. ضرورة وضع سياسات تشغيل فعّالة تستهدف خفض معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة ومستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية .
2. تعزيز برامج إدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل عبر توفير بيئة عمل مناسبة وتسهيلات تضمن مشاركتهم الفعلية في النشاط الاقتصادي .
3. تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني الموجهة لذوي الإعاقة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل الليبي ويزيد من قدرتهم التنافسية .
4. العمل على مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من خلال تحديث المناهج وربطها بالمهارات المطلوبة فعلياً .
5. تفعيل دور القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة من خلال تقديم حوافز وتشجيعات للمؤسسات التي توظف الشباب وذوي الإعاقة .
6. تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم لحقوق ذوي الإعاقة في العمل بما يضمن تكافؤ الفرص وعدم التمييز .

المقترحات :

1. إجراء دراسات مستقبلية معمقة حول البطالة الهيكلية في ليبيا وربطها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية .
2. اقتراح إنشاء مراكز وطنية متخصصة في تدريب وتأهيل ذوي الإعاقة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل .
3. دراسة تأثير السياسات الحكومية الحالية على معدلات تشغيل الشباب بشكل خاص في ليبيا .
4. اقتراح برامج شراكة بين القطاع العام والخاص لتوسيع فرص التشغيل المستدام .
5. إجراء بحوث مقارنة بين ليبيا ودول أخرى في مجال إدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل للاستفادة من التجارب الناجحة .
6. دراسة دور التكنولوجيا الحديثة والعمل عن بعد التقليل من معدلات البطالة في ليبيا .
7. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022
8. الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس ، ليبيا 1978م

المصادروالمراجع

1. البنك الدولي. (2022). تقارير البنك الدولي المتعلقة بالاقتصاد وسوق العمل في ليبيا.
2. قانون العمل الليبي رقم (58) لسنة 1970. (1970). قانون العمل الليبي.
3. مصلحة الإحصاء والتعداد. (2022). نتائج مسح القوى العاملة في ليبيا 2022.
4. منظمة العمل الدولية (ILO). (2022). تقارير وإحصاءات سوق العمل والحماية الاجتماعية.
5. وزارة التخطيط الليبية. (2022). بيانات أو تقارير الدخل والتنمية الاقتصادية في ليبيا.
6. شلغوم،. (2024) مرجع حول سوق العمل أو الاقتصاد الليبي.
7. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة(التشغيل والبطالة)2022
8. الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس ، ليبيا 1978م